

التقرير الشهري للاقتصاد السعودي

أغسطس 2026



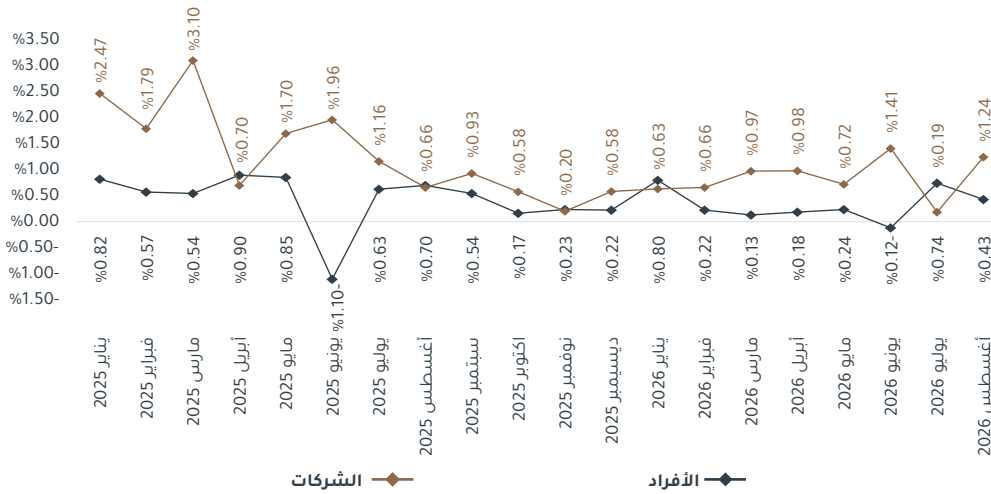
محلل رئيسي - الأبحاث

فهد عرفان، CFA

+966 11 2256315

f.Irfan@Aljaziracapital.com.sa

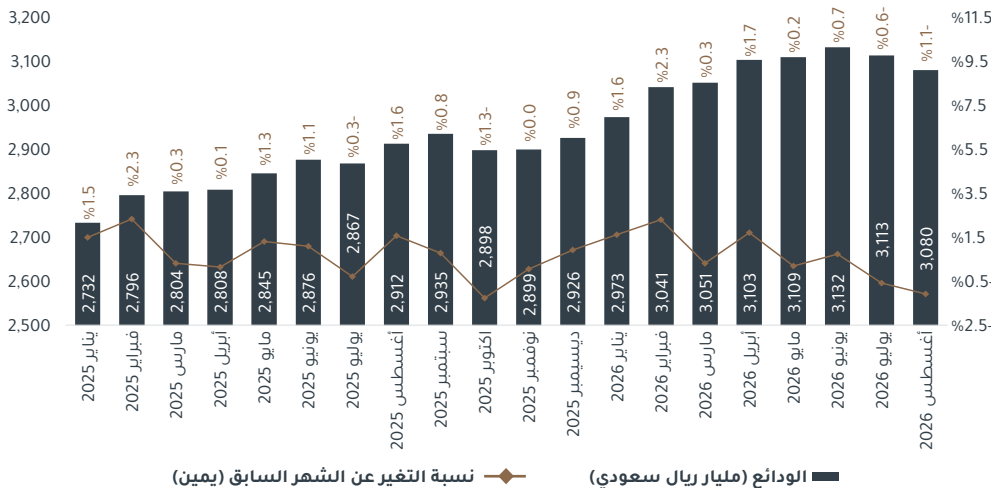
نمو قروض الأفراد مقارنة بقروض الشركات (عن الشهر السابق)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

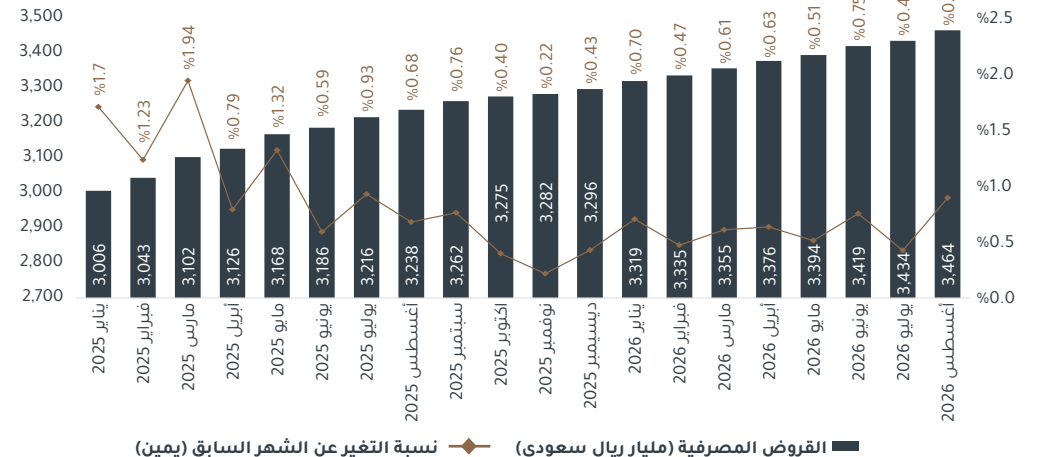
- ارتفع إجمالي القروض في أغسطس 2026 عن الشهر السابق بنسبة 0.89% (ارتفاع 7.0% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 3,464 مليار ريال سعودي؛ كما ارتفعت قروض الأفراد عن الشهر السابق بنسبة 0.43% (ارتفاع 3.9% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 1,472 مليار ريال سعودي، وارتفعت قروض الشركات عن الشهر السابق بنسبة 1.24% (ارتفاع 9.5% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 1,992 مليار ريال سعودي.
- تراجع إجمالي الودائع عن الشهر السابق بمقدار 108 نقاط أساس (ارتفاع 5.7% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 3,080 مليار ريال سعودي. استقرت الودائع لأجل وودائع الإيداع حول مستوى الشهر السابق (ارتفاع 24.4% عن الشهر المماثل من العام السابق) عند 1,399 مليار ريال سعودي، حيث انخفضت الودائع غير الحكومية عن الشهر السابق بنسبة 1.9%، فيما ارتفعت الودائع الحكومية خلال نفس الفترة بنسبة 2.2%.
- انخفضت الودائع تحت الطلب عن الشهر السابق بنسبة 1.1% (انخفاض 5.2% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 1,424 مليار ريال سعودي (ارتفعت الودائع غير الحكومية عن الشهر السابق بنسبة 1.6% فيما تراجعت الودائع الحكومية بنسبة 11.4%). تراجعت الودائع شبه النقدية الأخرى عن الشهر السابق بنسبة 6.9% إلى 255 مليار ريال سعودي.

إجمالي الودائع (مليار ريال سعودي)



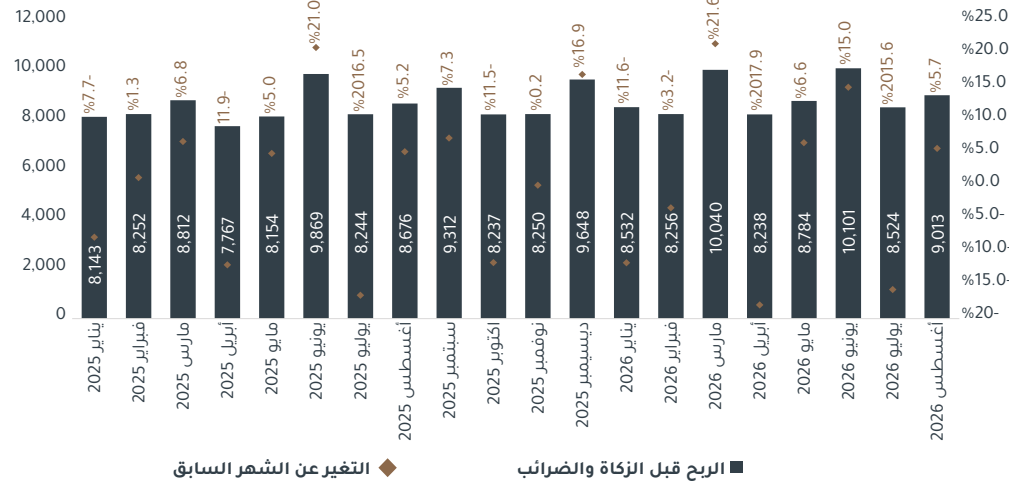
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

ائتمان القطاع المصرفي (مليار ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

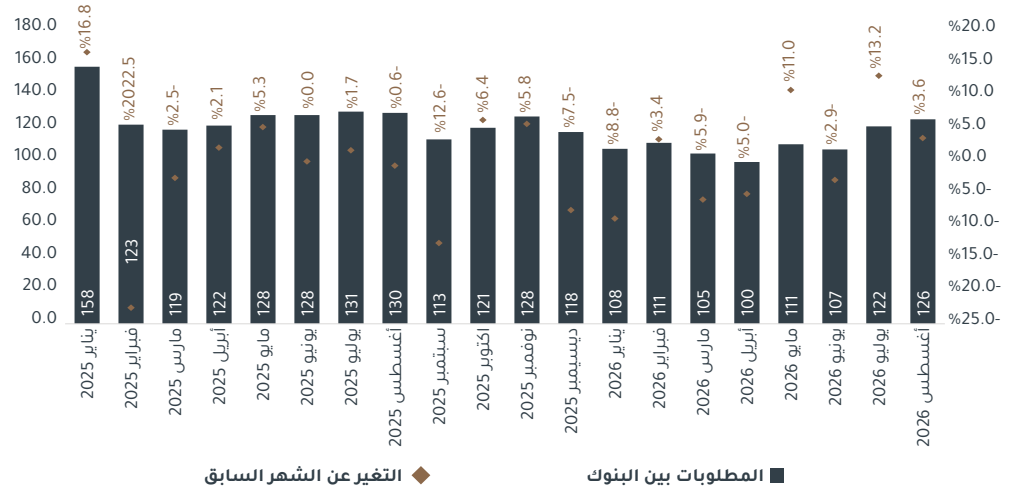
ربح القطاع المصرفي قبل الزكاة والضرائب (مليون ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

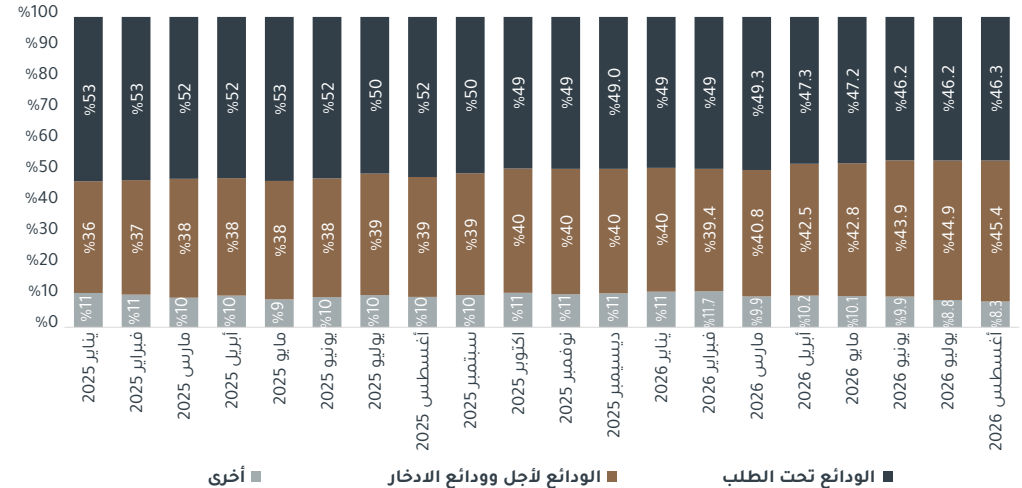
- ارتفع الربح قبل الزكاة والضرائب خلال شهر أغسطس 2026 عن الشهر السابق بنسبة 5.7% (ارتفاع 3.9% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 9.0 مليار ريال سعودي.
- ارتفع الربح قبل الزكاة والضرائب منذ بداية العام حتى تاريخه عن الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة 5.3% إلى 71.5 مليار ريال سعودي.
- عموماً، ارتفعت حصة الودائع لأجل وودائع الادخار من إجمالي الودائع عن الشهر السابق بمقدار 51 نقطة أساس إلى 45.4%، كما ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب عن الشهر السابق بمقدار نقطة أساس واحدة إلى 46.3%.
- انخفضت حصة الودائع شبه النقدية الأخرى من إجمالي الودائع عن الشهر السابق بمقدار 52 نقطة أساس.

المطلوبات بين البنوك (مليار ريال سعودي)



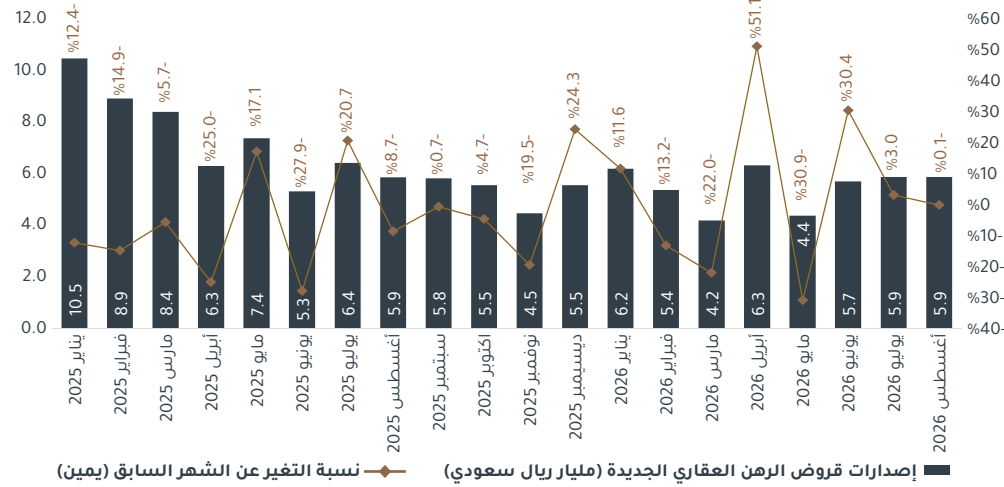
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

مزيج الودائع



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

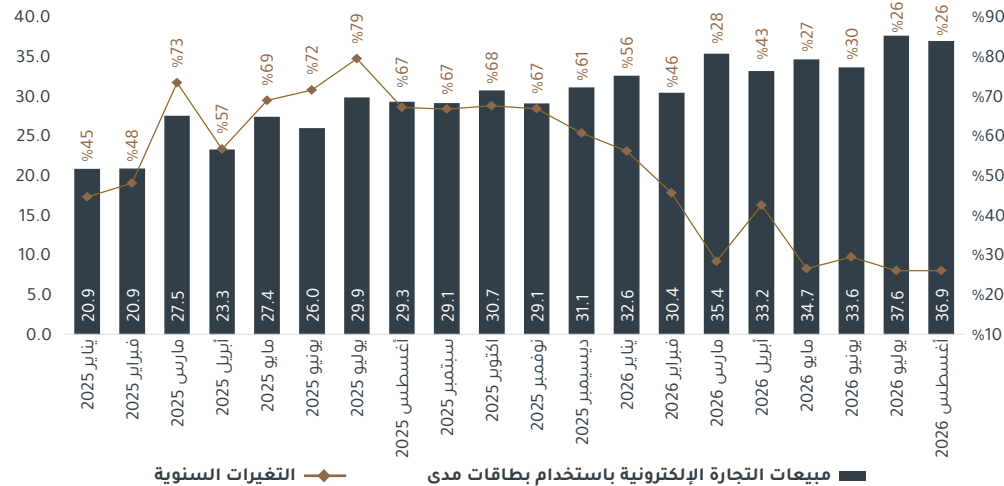
إصدارات قروض الرهن العقاري (مليار ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

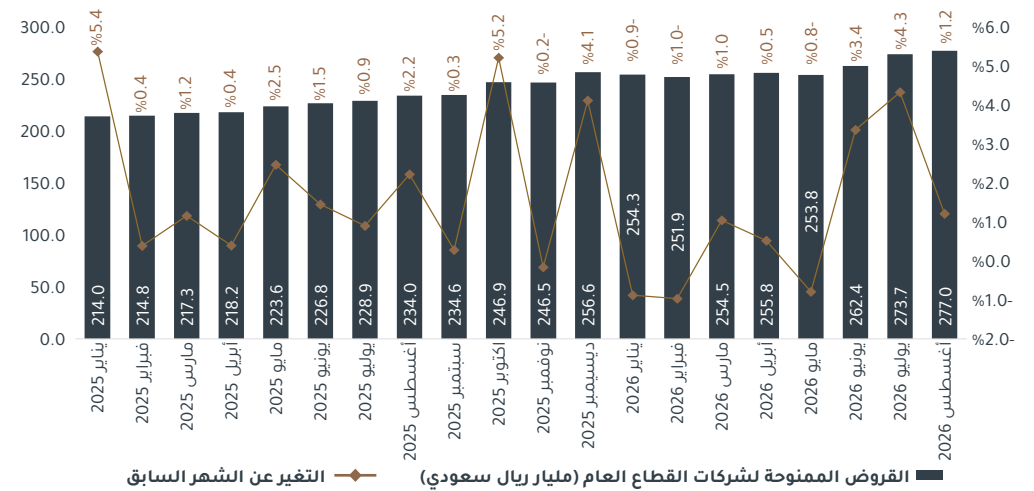
- ارتفعت قروض الرهن العقاري السكني للأفراد خلال أغسطس 2026 عن الشهر المماثل من العام السابق بمقدار 8 نقاط أساس (انخفاض 14 نقطة أساس عن الشهر السابق) إلى 5.9 مليار ريال سعودي.
- ارتفعت القروض الممنوحة لشركات القطاع العام عن الشهر السابق بنسبة 1.2% (ارتفاع 18.4% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 277 مليار ريال سعودي.
- تراجعت مبيعات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى عن الشهر السابق بنسبة 1.8% (ارتفاع 26.0% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 36.9 مليار ريال سعودي.

مبيعات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى (مليار ريال سعودي)



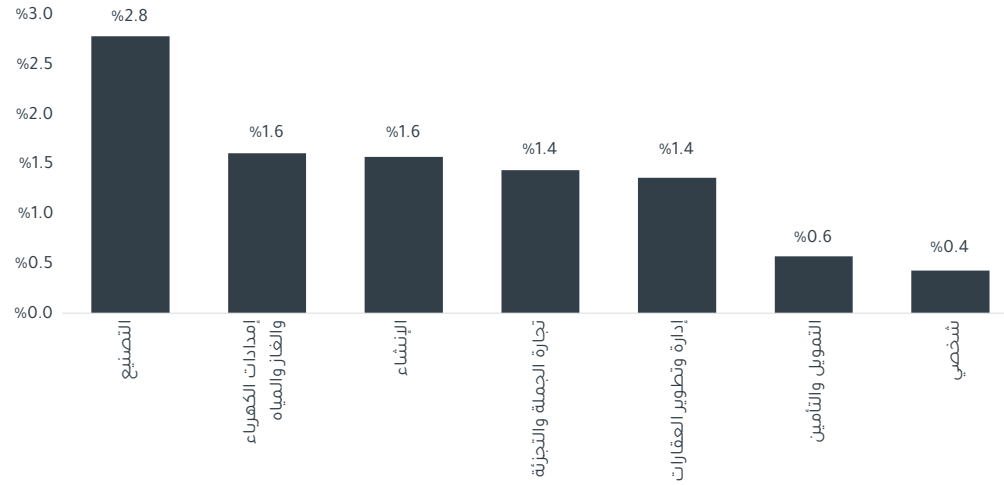
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

القروض الممنوحة لشركات القطاع العام (مليار ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

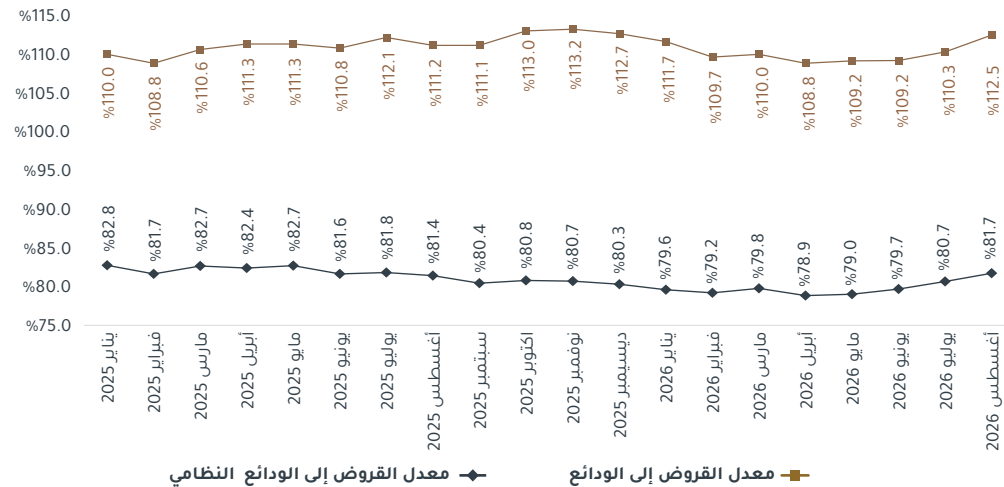
نمو القروض حسب النشاط - أغسطس-2026 (عن الشهر السابق)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

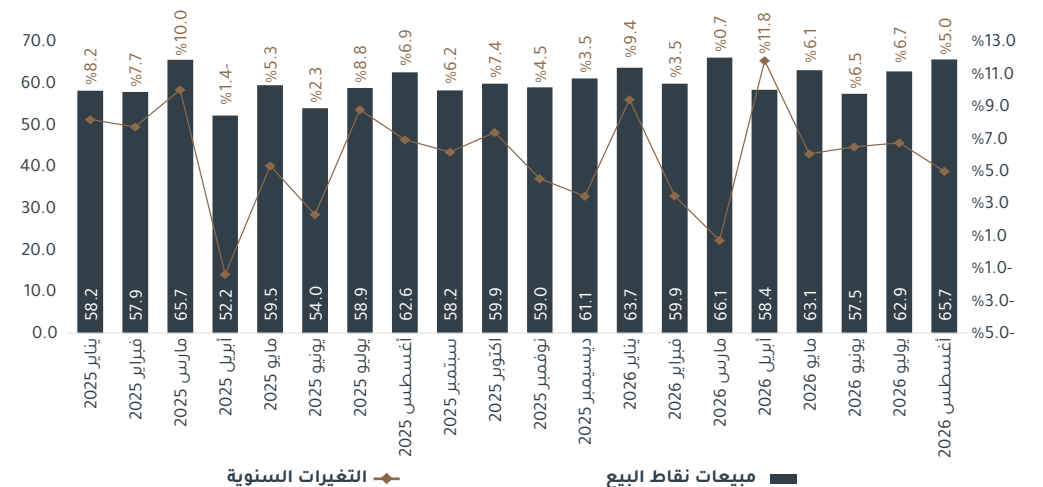
- أقوى نمو في قروض قطاعات التصنيع والكهرباء والغاز والمياه والبناء والتشييد ووتجارة الجملة والتجزئة خلال أغسطس 2026 عن الشهر السابق.
- ارتفع إجمالي المبيعات عبر نقاط البيع عن الشهر السابق بنسبة 4.5% (ارتفاع 5.0% عن الشهر المماثل من العام السابق) إلى 65.7 مليار ريال سعودي.
- ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي والنظامي في أغسطس 2026 بمقدار 220 و104 نقطة أساس عن الشهر السابق إلى 112.5% و81.7% على التوالي نتيجة تراجع الودائع عن الشهر السابق بمقدار 108 نقاط أساس فيما ارتفعت القروض خلال نفس الفترة بمقدار 89 نقطة أساس.

معدل القروض إلى الودائع النظامي وغير النظامي



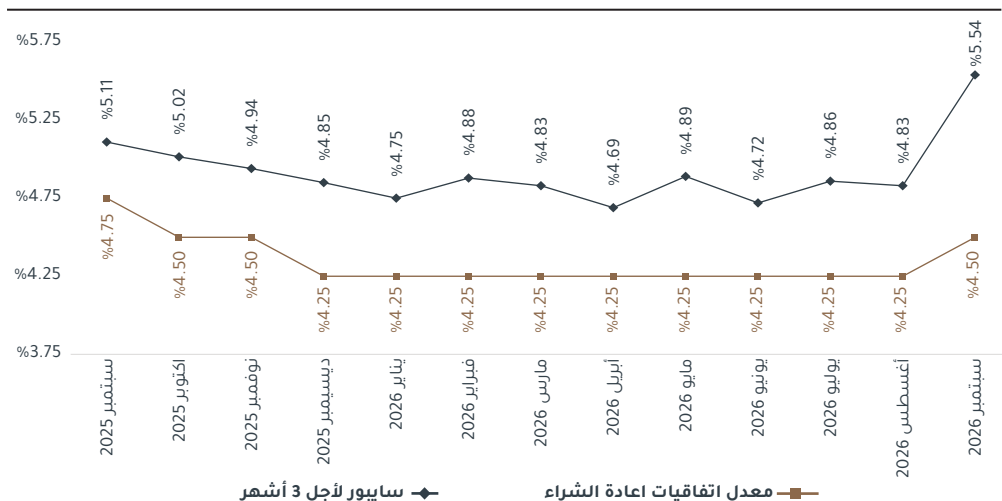
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

مبيعات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

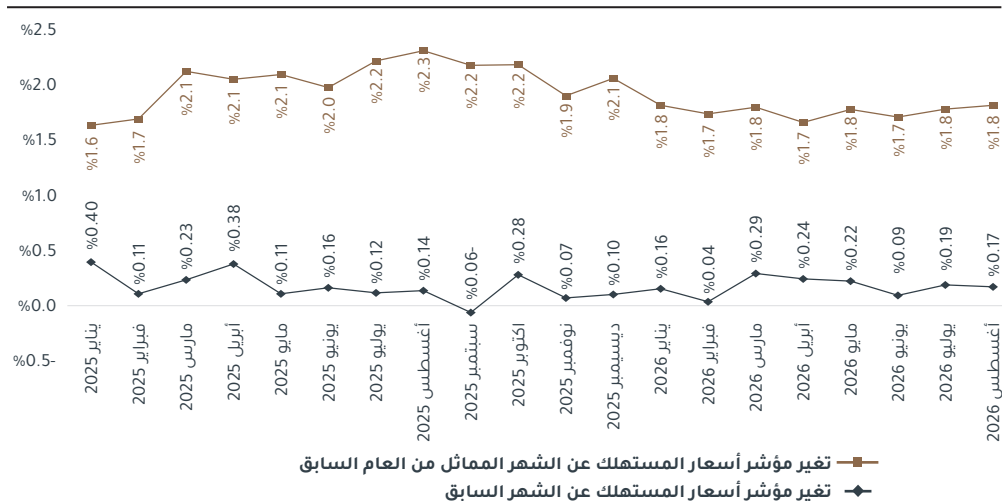
معدل اتفاقيات إعادة الشراء وساييور لأجل 3 أشهر



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

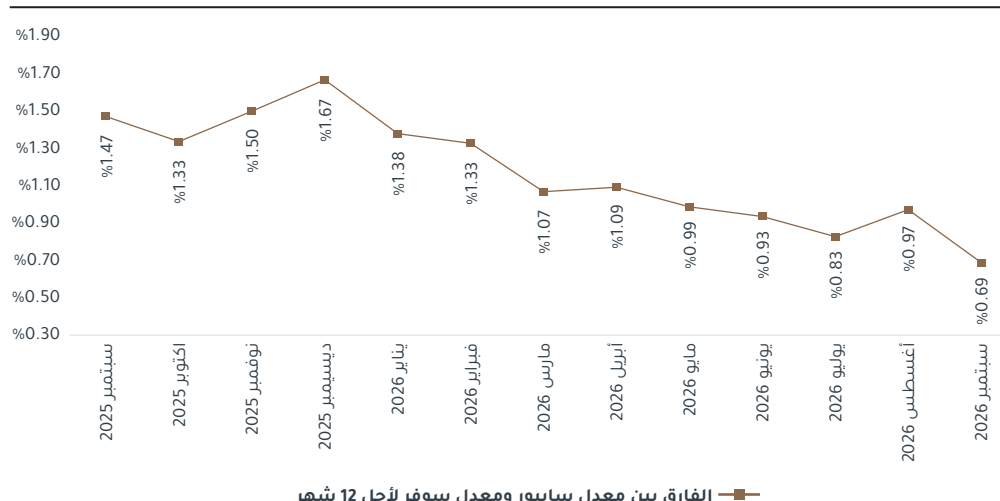
- ارتفع معدل ساييور لأجل 3 أشهر، بنهاية سبتمبر 2026، بمقدار 71 نقطة أساس على أساس شهري. في المقابل، انخفض الفارق بين معدل ساييور ومعدل سوفر لأجل 12 شهراً إلى 69 نقطة أساس على أساس شهري.
- لا يزال الفارق أعلى بكثير من المتوسطات طويلة الأجل بسبب ضعف السيولة.
- بلغ التضخم في أسعار المستهلك 1.82% في أغسطس 2026 (ارتفاع 0.17% عن الشهر السابق) مقابل 1.78% في يوليو 2026.
- رفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر 2026، واتبه البنك المركزي السعودي «ساما» ورفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس أيضاً، ويتوقع السوق وأعضاء اللجنة الفيدرالية الأمريكية للسوق المفتوحة زيادة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس بنهاية 2026.

تضخم مؤشر أسعار المستهلك



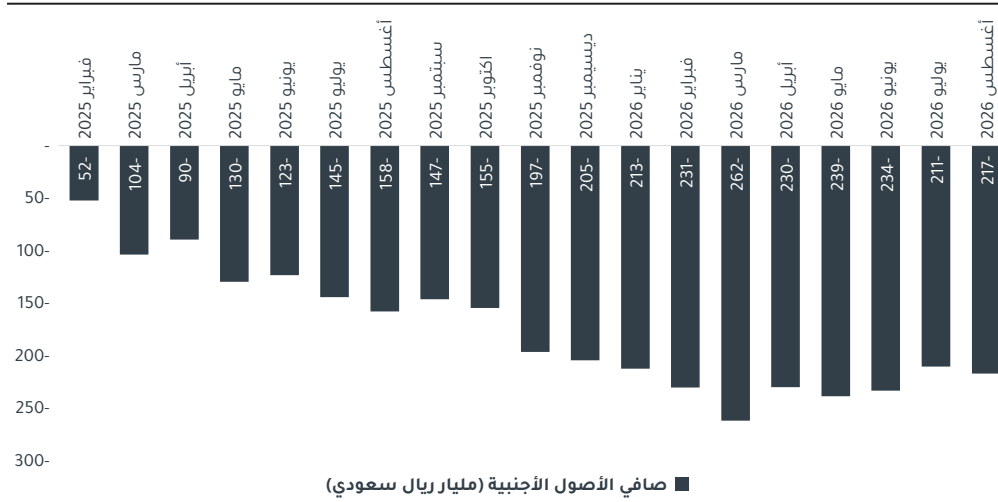
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

الفارق بين معدل ساييور ومعدل سوفر



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك (مليار ريال سعودي)

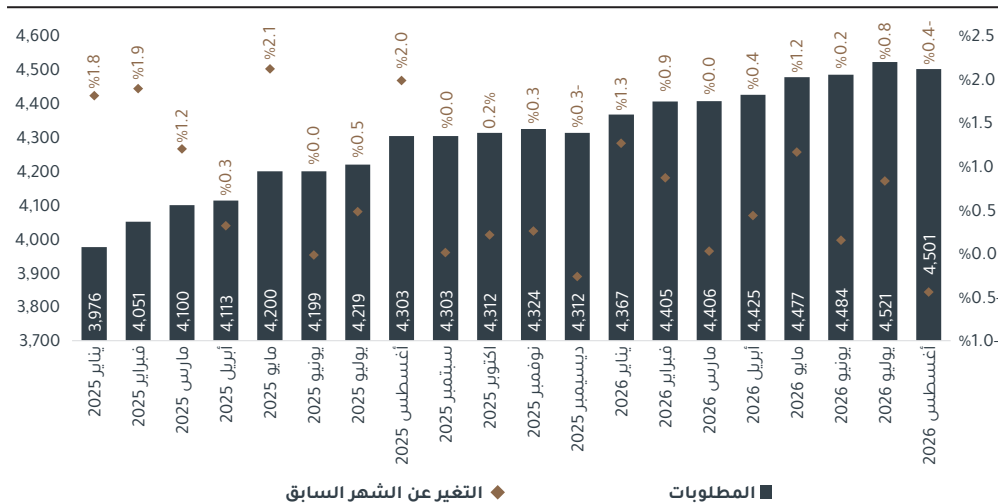


المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

• انخفض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك إلى -217 مليار ريال سعودي، انخفاض 6.6 مليار ريال سعودي عن الشهر السابق، حيث تراجع إجمالي الأصول بمقدار 20.3 مليار ريال سعودي إلى 418 مليار ريال سعودي كما انخفض إجمالي المطلوبات بمقدار 13.7 مليار ريال سعودي إلى 636 مليار ريال سعودي.

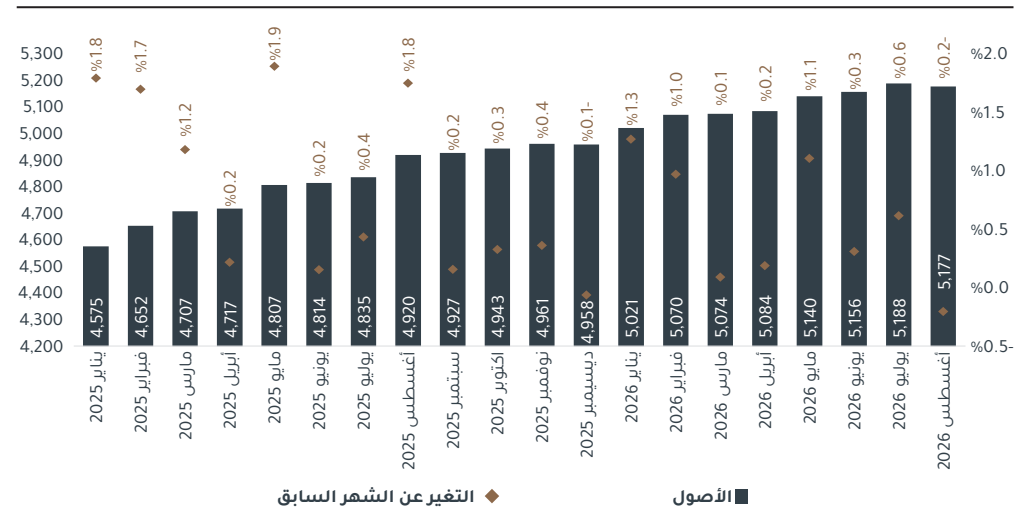
• تراجع إجمالي الأصول لدى البنوك عن الشهر السابق بنسبة 0.2% إلى 5,177 مليار ريال سعودي، كما انخفضت المطلوبات عن الشهر السابق بنسبة 0.4% إلى 4,501 مليار ريال سعودي.

إجمالي المطلوبات لدى البنوك (مليار ريال سعودي)



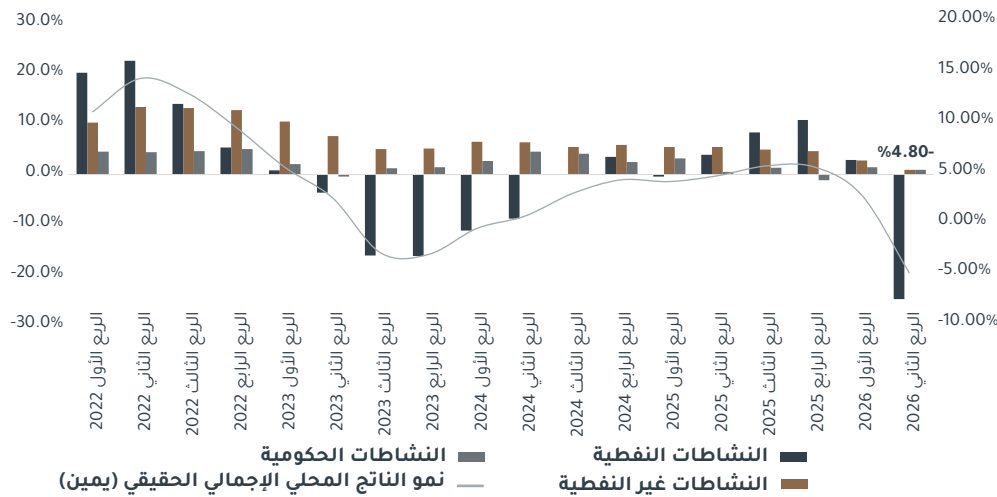
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

إجمالي الأصول لدى البنوك (مليار ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

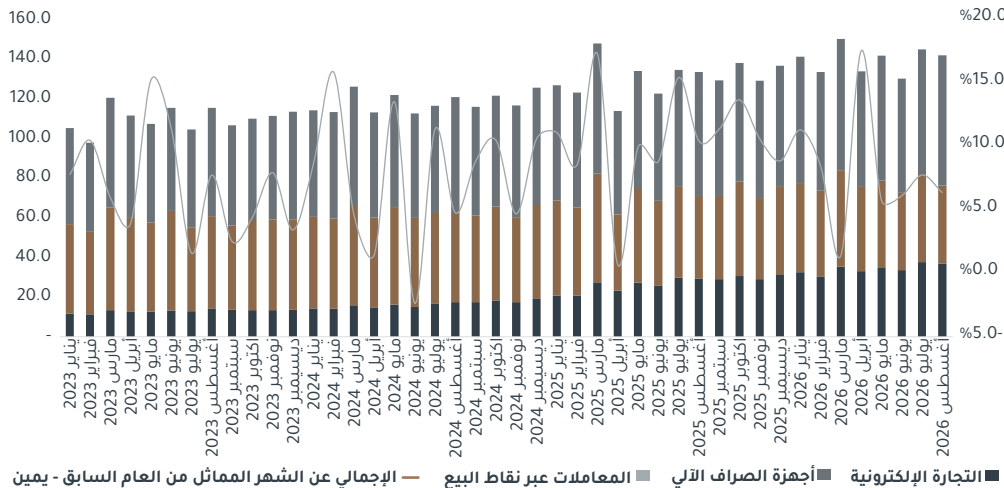
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

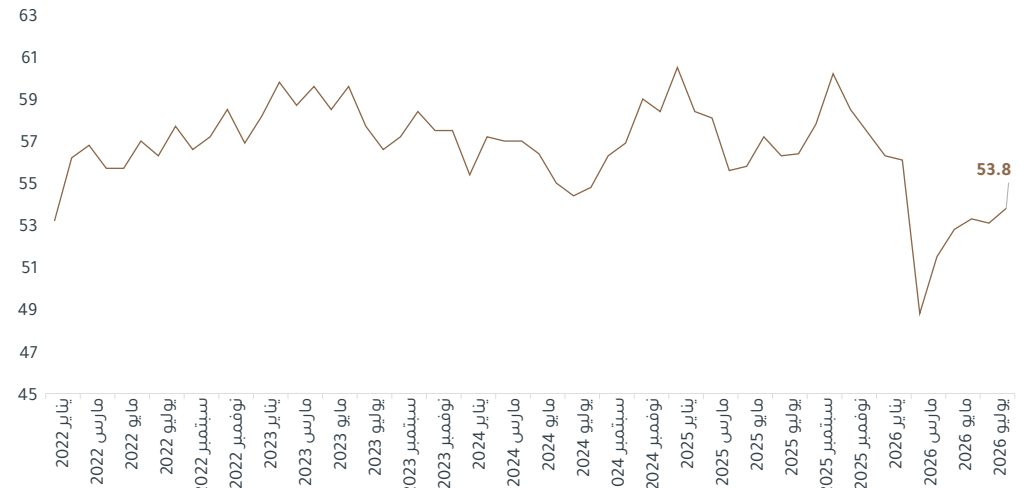
- انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني 2026 بنسبة 4.8% عن الربع المماثل من العام السابق، ليسجل أضعف قراءة منذ تخفيضات إنتاج النفط.
- تُعد قراءة أغسطس 2026 إيجابية، لكننا ننظر إليها على أنها تعافي معتدل وليس توسعاً قوياً. يعتبر أهم تطور عكس الانكماش الذي شهده الربع الأول 2026 بشكل واضح.
- ارتفع الإنفاق الاستهلاكي في أغسطس 2026 عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 6.3% إلى 142.0 مليار ريال سعودي، على الرغم من تراجعته عن الشهر السابق بنسبة 2.1% من 145.0 مليار ريال سعودي في يوليو. استمرت التجارة الإلكترونية المحرك الرئيسي لهذا النمو، بارتفاع 25.9% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 36.9 مليار ريال سعودي، مما رفع حصتها من إجمالي الإنفاق إلى 26.0% من 21.9% في يوليو 2025. ارتفعت المبيعات عبر نقاط البيع عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 5.0% (ارتفاع 4.5% عن الشهر السابق) إلى 65.7 مليار ريال سعودي، أعلى مستوى منذ مارس 2026.

الإنفاق الاستهلاكي (مليار ريال سعودي)



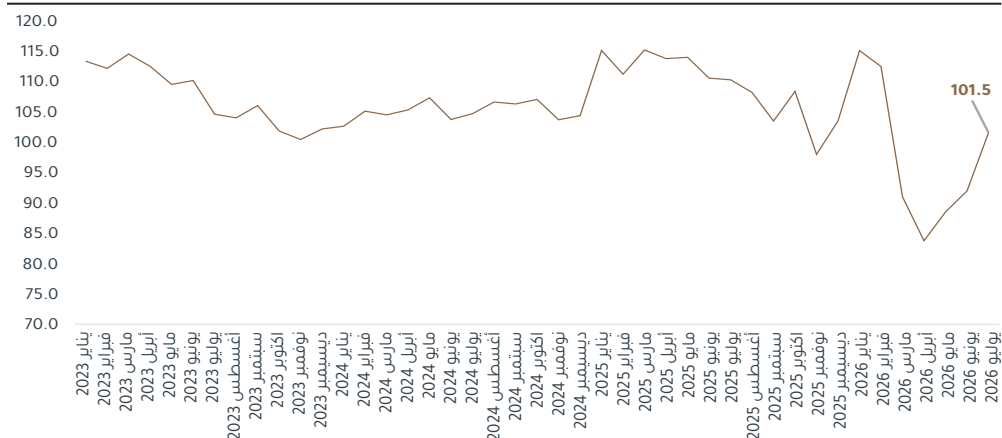
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

مؤشر مديري المشتريات في السعودية



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

الإنتاج الصناعي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أبحاث الجزيرة كابيتال

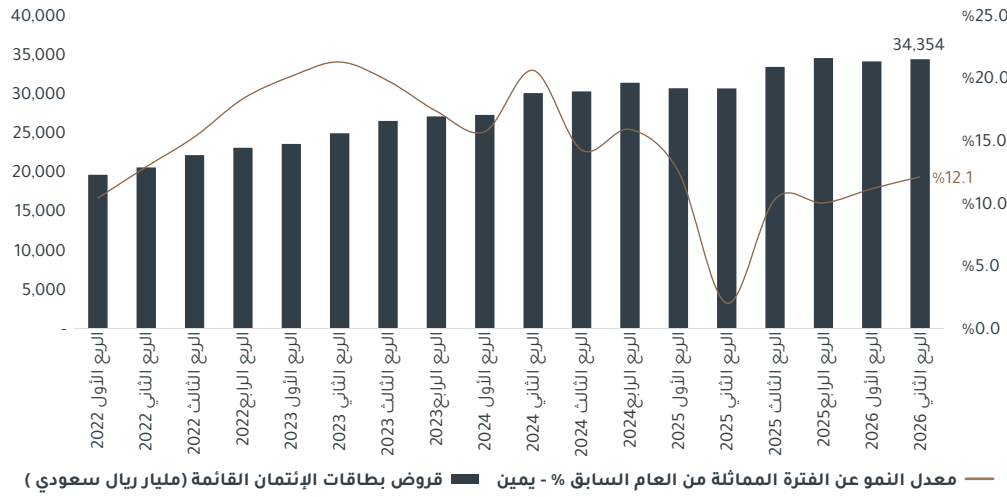
ارتفع مؤشر الإنتاج الصناعي السعودي في يوليو 2026 عن الشهر السابق بنسبة 10.4% إلى 101.5، أعلى مستوى منذ فبراير، فيما انخفض المؤشر عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 8.1%، تحسن ملحوظ مقابل الانكماش 16.3% في يونيو. تعافى المؤشر حاليا بنسبة 21.3% عن أدنى مستوى له في أبريل 2026 عند 83.7، أدنى قراءة، على الرغم من أنه لا يزال أقل بنسبة 11.7% عن مستوى يناير البالغ 115.0.

ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 16.3% عن الشهر السابق، بدعم من ارتفاع أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 19.0%، كما ارتفعت منتجات التكرير عن الشهر السابق بنسبة 6.5%. مع ذلك، استمر انخفاض الأنشطة النفطية عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 11.4%، نتيجة انخفاض أنشطة الاستخراج بنسبة 10.9% وتراجع منتجات التكرير بنسبة 13.6% خلال نفس الفترة، حيث لم يعد الإنتاج بعد إلى مستويات ما قبل الاضطرابات. استقرت أنشطة القطاع غير النفطي بشكل عام، مع انخفاض عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 0.3% و 0.2% عن الشهر السابق.

معدل التغير		
شهر	سنوي	الأنشطة الرئيسية
16.3%	11.4%-	الأنشطة النفطية
19.0%	10.9%-	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
6.5%	13.6%-	تصنيع فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة
0.2%-	0.3%-	الأنشطة غير النفطية
1.1%-	1.3%-	التصنيع
4.0%-	2.7%-	تصنيع المنتجات الغذائية
0.2%	1.8%	تصنيع المشروبات
0.1%	4.9%-	تصنيع الورق والمنتجات الورقية
2.2%-	4.0%-	تصنيع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية
0.9%	2.2%-	تصنيع المواد والمنتجات الكيميائية
1.4%	2.7%	تصنيع المعادن الأساسية
0.4%	2.9%-	تصنيع الأجهزة الكهربائية
0.2%-	0.5%	تصنيع الأثاث
0.2%	3.4%	أنشطة اقتصادية أخرى
5.4%	4.5%	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
2.6%	7.8%	إمدادات المياه: الصرف الصحي وإدارة النفايات وأنشطة معالجة التلوث
10.4%	8.1%-	المؤشر العام

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أبحاث الجزيرة كابيتال

قروض بطاقات الائتمان القائمة (مليار ريال سعودي)

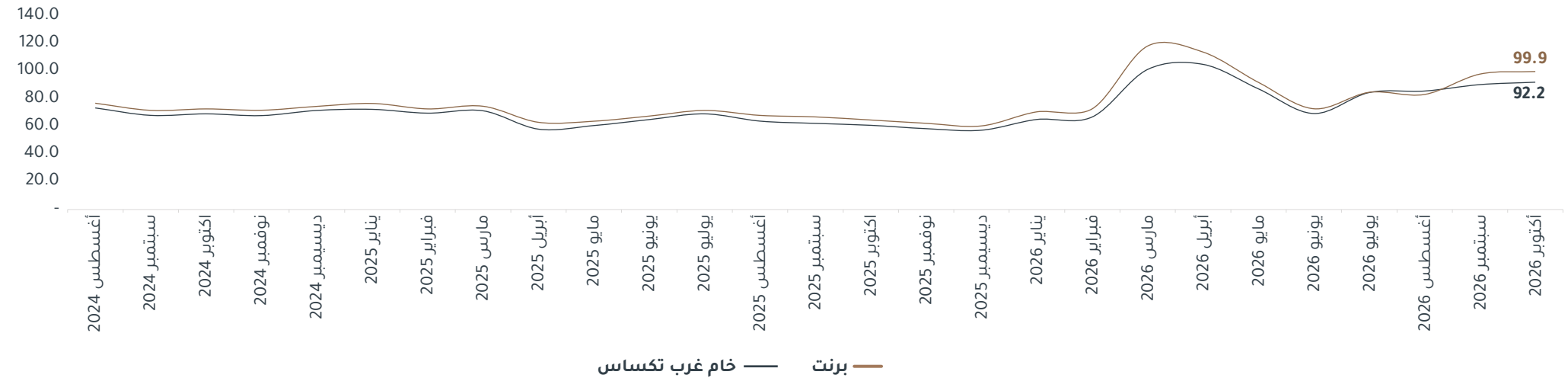


المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

ارتفع سعر خام برنت في سبتمبر 2026 عن الشهر السابق بنسبة 17.6% إلى 98.0 دولار أمريكي للبرميل، ارتفاع 46.3% عن الشهر المماثل من العام السابق، وارتفع قليلا في أكتوبر إلى 99.9 دولار أمريكي للبرميل. ارتفع سعر خام غرب تكساس في سبتمبر عن الشهر السابق بنسبة 5.4% إلى 90.4 دولار أمريكي للبرميل (ارتفاع 44.9% عن الشهر المماثل من العام السابق) ويبلغ سعره حاليا 92.2 دولار أمريكي للبرميل. تعافت الأسعار بنسبة 37.0% عن أدنى مستوى لها في يونيو عند 72.9 دولار أمريكي للبرميل، على الرغم من أن خام برنت لا يزال أقل بنسبة 15.6% عن ذروته في مارس 2026 عند 118.4 دولار أمريكي للبرميل، والتي تم الوصول إليها في ذروة الصراع الإقليمي.

تشير أحدث البيانات إلى ارتفاع طفيف في قروض بطاقات الائتمان القائمة في الربع الثاني 2026 إلى 34.35 مليار ريال سعودي مقابل 34.08 مليار ريال سعودي في الربع الأول 2026، بارتفاع 0.8% عن الربع السابق، فيما تستمر قوة معدل النمو عن الربع المماثل من العام السابق عند 12.1%.

أسعار النفط الخام (دولار أمريكي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

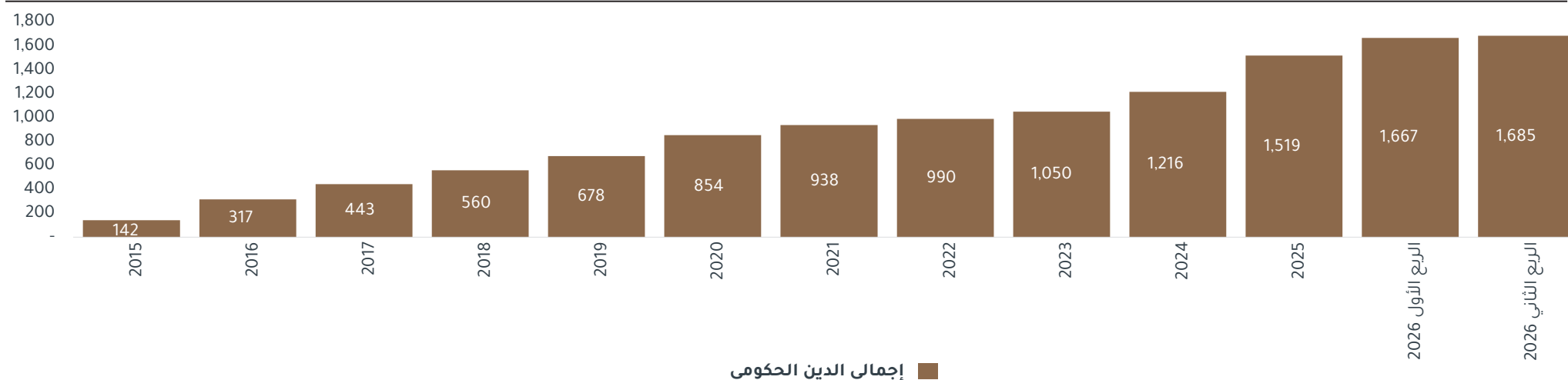
جدول الدين العام في النصف الأول 2026 (مليار ريال سعودي)

المجموع	الدين الخارجي	الدين المحلي	
1,519	576	943	الرصيد الافتتاحي
189	50	139	الإقتراض
23-	1-	22-	سداد أصل الدين
1,685	625	1,060	الرصيد الختامي

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

- ارتفع الدين الحكومي القائم للسعودية خلال الربع الثاني 2026 إلى 1.685 تريليون ريال سعودي مقابل 1.519 تريليون ريال سعودي بنهاية 2025 و1.216 تريليون ريال سعودي بنهاية 2024، مما يعكس استمرار إصدار الدين لتمويل الاستثمارات الاستراتيجية وإدارة المتطلبات المالية مع الحفاظ على سيولة كبير في السوق.
- بلغ إجمالي الاقتراض 189 مليار ريال سعودي، وقابل ذلك جزئيًا سداد أصل الدين بقيمة 23 مليار ريال سعودي، مما أدى إلى صافي اقتراض جديد قدره 166 مليار ريال سعودي. استمرت الأسواق المحلية المصدر الرئيسي للتمويل، حيث استحوذت على 139 مليار ريال سعودي (73.5%) من إجمالي الإصدارات، مما أدى إلى ارتفاع الدين المحلي بنسبة 12.4% إلى 1,060 مليار ريال سعودي.
- ارتفع التمويل الخارجي بنسبة 8.5% ليصل إلى 625 مليار ريال سعودي، مدفوعاً باقتراض جديد بقيمة 50 مليار ريال سعودي، مع سداد مبالغ ضئيلة بلغت 1 مليار ريال سعودي. نتيجة لذلك، ارتفعت حصة الديون المحلية من الإجمالي قليلاً من 62.1% إلى 62.9%.

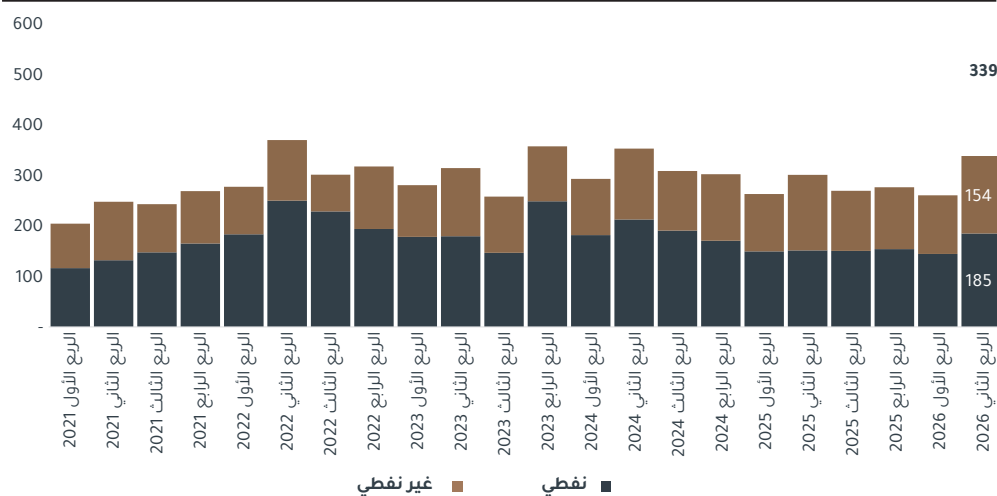
الدين الحكومي القائم (مليار ريال سعودي)



■ إجمالي الدين الحكومي

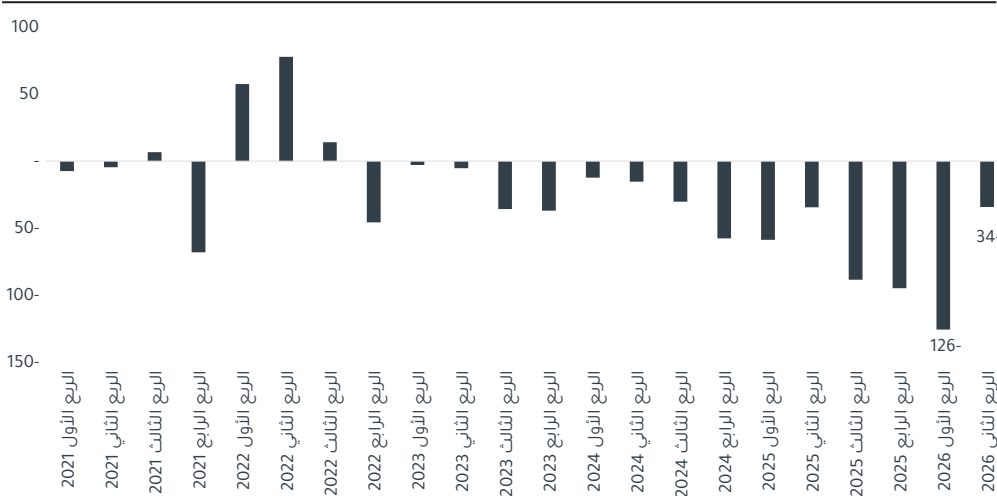
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

الإيرادات المالية ربع السنوية (مليار ريال سعودي)



المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كاستال

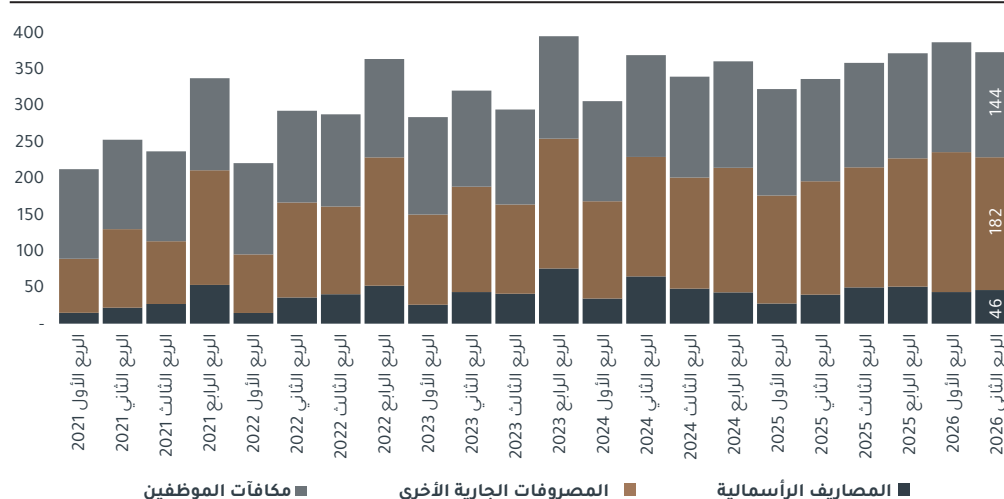
الفائض المالي (العجز) (مليار ريال سعودي)



المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

- ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية خلال الربع الثاني 2026 إلى 339 مليار ريال سعودي مقابل 261 مليار ريال سعودي في الربع الأول 2026 بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية عن الربع السابق بنسبة 27.9% إلى 185 مليار ريال سعودي إلى جانب ارتفاع الإيرادات غير النفطية عن الربع السابق بنسبة 32.2% إلى 154 مليار ريال سعودي.
- انخفض إجمالي الإنفاق خلال الربع الثاني 2026 عن الربع السابق بنسبة 3.5% إلى 373 مليار ريال سعودي مقابل 387 مليار ريال سعودي في الربع الأول 2026 وذلك بسبب انخفاض تعويضات الموظفين والمصروفات الأخرى الحالي مما حد من ارتفاع الإنفاق الرأسمالي.
- سجلت السعودية عجز مالي قدره 34 مليار ريال سعودي خلال الربع الثاني 2026، مقارنة بعجز بلغ 126 مليار ريال سعودي في الربع الأول 2026، بدعم من انتعاش الإيرادات النفطية وغير النفطية بوتيرة أسرع من نمو الإنفاق الحكومي.

النفقات المالية ربع السنوية (مليار ريال سعودي)



المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

الإيرادات المالية الفعلية (مليار ريال سعودي)

عن الفترة المماثلة من العام السابق %	الربع الثاني 2026	الربع الثاني 2025	
22.0%	185	152	إيرادات النفط
9.2%	15	14	الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية
5.6%	79	75	الضرائب على السلع والخدمات
24.3%-	5	6	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
7.8%	28	26	ضرائب أخرى
7.4%-	27	29	إيرادات أخرى
2.5%	154	150	الإيرادات غير النفطية
12.3%	339	302	إجمالي الإيرادات

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما). إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

الإنفاق المالي الفعلي (مليار ريال سعودي)

عن الفترة المماثلة من العام السابق %	الربع الثاني 2026	الربع الثاني 2025	
2.8%	144	140	رواتب الموظفين
1.0%	74	74	استخدام السلع والخدمات
40.8%	17	12	تكاليف تمويل
72.6%	13	8	الدعم
198.8%	1	0	المنح
8.4%	42	39	المنافع الاجتماعية
49.5%	34	23	النفقات الأخرى
15.8%	46	40	النفقات الرأسمالية
11.0%	373	336	المجموع

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما). إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

ارتفعت الإيرادات الحكومية في السعودية خلال الربع الثاني 2026 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 12.3% إلى 338.8 مليار ريال سعودي بدعم من ارتفاع إيرادات النفط عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 22.0% إلى 185.1 مليار ريال سعودي، ما يمثل نحو 90% من الارتفاع البالغ 37.2 مليار ريال سعودي من إجمالي الإيرادات، مما رفع حصة النفط من الإجمالي إلى 54.6% من 50.3% في العام السابق. جاء هذا النمو أقل من الزيادة التي بلغت نحو 43% في متوسط أسعار خام برنت خلال الربع، حيث قابل انخفاض إنتاج النفط الخام جزئياً مكاسب الأسعار. في المقابل، سجلت إيرادات الأنشطة غير النفطية نموًا محدودًا بنسبة 2.5% عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى 153.7 مليار ريال سعودي. ارتفعت الضرائب على السلع والخدمات، وهي أكبر مكون غير نفطي، بنسبة 5.6% إلى 79.1 مليار ريال سعودي، مدعومة بقوة الإنفاق الاستهلاكي. ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية بنسبة 9.2% إلى 15.0 مليار ريال سعودي. قابلت هذه المكاسب جزئيًا انخفاض 24.3% في الضرائب على التجارة الدولية إلى 4.8 مليار ريال سعودي، مما يعكس تراجع الواردات الحاد وانخفاض الإيرادات الأخرى بنسبة 7.4% إلى 26.7 مليار ريال سعودي.

ارتفعت النفقات الحكومية خلال الربع الثاني 2026 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 11.0% إلى 373 مليار ريال سعودي، يتوافق تقريبًا مع ارتفاع الإيرادات بنسبة 12.3%، مما أدى إلى استقرار العجز الربع سنوي دون تغيير عند نحو 34 مليار ريال سعودي. تركزت الزيادة في البنود غير المتعلقة بالأجور. ارتفعت النفقات الأخرى بنسبة 49.5% إلى 34 مليار ريال سعودي لتساهم بنحو ثلث الزيادة في الإنفاق البالغة 37 مليار ريال سعودي. ارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة 15.8% إلى 46 مليار ريال سعودي، مما يشير إلى استمرار الالتزام بالإنفاق على المشاريع على الرغم من إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الرأسمالي. ارتفعت تكاليف التمويل بنسبة 40.8% إلى 17 مليار ريال سعودي نتيجة ارتفاع الديون (1,685 مليار ريال سعودي) وارتفاع أسعار الفائدة، ومن المتوقع أن يستمر عبء التكاليف بسبب استمرار دورة التشديد النقدي للاحتياطي الفيدرالي. أيضًا، ارتفع الدعم بنسبة 72.6% إلى 13 مليار ريال سعودي، كما ارتفعت المنافع الاجتماعية بنسبة 8.4% إلى 42 مليار ريال سعودي. في المقابل، تم احتواء ميزانية العمليات التشغيلية الأساسية بشكل جيد، حيث ارتفع تعويضات الموظفين (المكون الأكبر) بنسبة 2.8% فقط إلى 144 مليار ريال سعودي، فيما استقر الإنفاق على السلع والخدمات حول مستواه تقريباً (ارتفاع 1.0%) عند 74 مليار ريال سعودي. بالتالي، انخفضت نسبة التعويضات من إجمالي الإنفاق إلى 38.6% من 41.7%.

تفاصيل مؤشر أسعار المستهلك

الفئة	الوزن (%)	أغسطس 2026	أغسطس 2025	عن الفترة المماثلة من العام السابق %
المؤشر العام	100.0%	105.8	103.9	1.8%
الأغذية والمشروبات	21.9%	103.2	101.8	1.4%
التبغ	0.7%	99.8	99.5	0.3%
الملابس والأحذية	3.7%	96.5	96.9	-0.5%
السكن والمرافق	20.2%	118.0	113.6	3.9%
الأثاث والمعدات المنزلية	6.7%	97.5	98.0	-0.6%
الصحة	4.0%	100.0	99.8	0.2%
النقل	14.5%	103.3	101.2	2.0%
التواصل	5.2%	98.2	97.7	0.4%
الترفيه	3.2%	106.7	103.8	2.8%
التعليم	2.2%	102.5	102.0	0.4%
الضيافة	8.4%	108.2	106.7	1.4%
التمويل	3.2%	107.6	105.9	1.7%
الرعاية الشخصية والخدمات المتنوعة	6.1%	111.6	107.8	3.5%

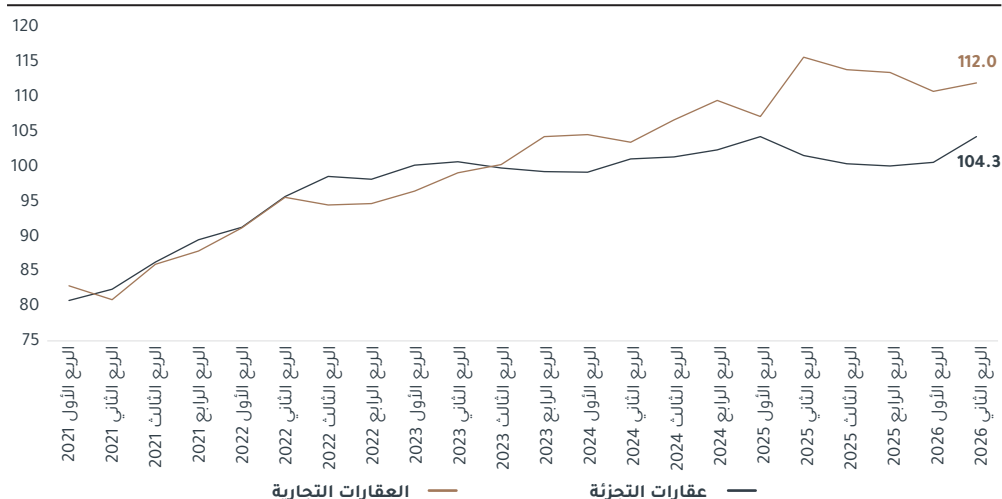
المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

• بلغ معدل التضخم في السعودية 1.8% في أغسطس 2026، حول مستوى شهر يوليو وأقل من 2.3% في أغسطس 2025. استمر نمو الأسعار ضمن نطاق ضيق يتراوح بين 1.7% و1.8% منذ فبراير 2026، على الرغم من الارتفاع الحاد في أسعار النفط وتجدد التوترات الإقليمية خلال تلك الفترة.

• فيما ارتفعت أسعار الإسكان والمرافق العامة عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 3.91%، وساهمت بنحو 0.8 نقطة مئوية. ارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات، الفئة الأكبر (بنسبة 21.9% من الإجمالي)، قليلاً عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 1.36%، كما ارتفعت أسعار النقل خلال نفس الفترة بنسبة 2.02%. في المقابل، انخفضت قليلاً أسعار كل من الملابس والأحذية بنسبة 0.46% والمفروشات والمعدات المنزلية بنسبة 0.57%، مما يعكس ضعف الطلب على السلع المعمرة غير الضرورية والأسعار التنافسية في قطاع التجزئة.

• ارتفع مؤشر أسعار عقارات التجزئة في الربع الثاني 2026 بنسبة 3.7% عن الربع السابق إلى 104.3 من 100.6 في الربع الأول 2026. ارتفع مؤشر أسعار العقارات التجارية خلال الربع الثاني 2026 بنسبة 1.1% عن الربع السابق إلى 112.0 من 110.8 في الربع الأول 2026، مما يشير إلى استمرار قوة سوق العقارات التجارية.

مؤشر أسعار العقارات



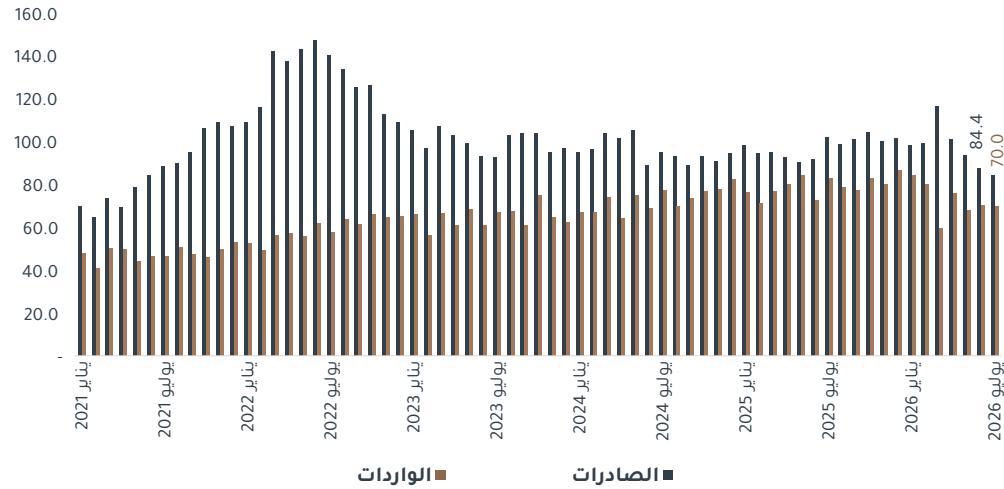
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أبحاث الجزيرة كابيتال

معدل التضخم (نسبة التغير عن الفترة المماثلة من العام السابق)



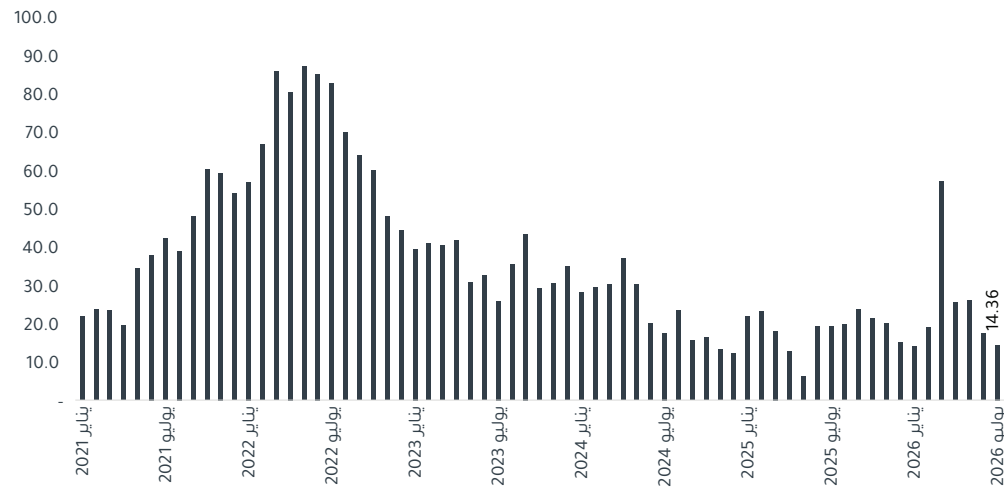
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أبحاث الجزيرة كابيتال

الصادرات والواردات (مليار ريال سعودي)



المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

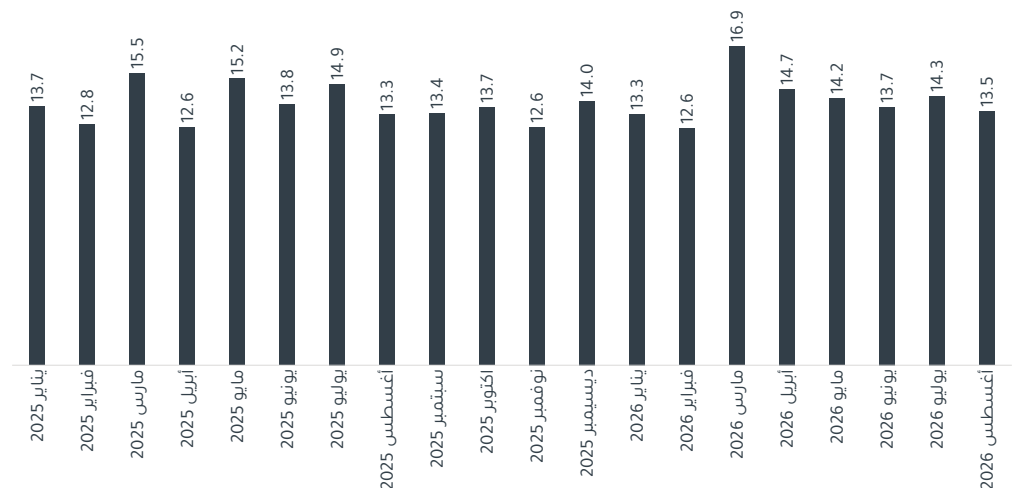
الميزان التجاري (مليار ريال سعودي)



المصدر: أرقام، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

- انخفضت صادرات السلع السعودية في يوليو 2026 عن الشهر السابق بنسبة 3.9% و17.2% عن الشهر المماثل من العام السابق إلى 84.4 مليار ريال سعودي، أدنى مستوى منذ منتصف عام 2021. استمرت الصادرات في الانخفاض لأربعة أشهر متتالية منذ أن سجلت ذروتها في مارس عند 116.5 مليار ريال سعودي، بدعم من الارتفاع الحاد في أسعار النفط. استمر استقرار الواردات حول مستوى الشهر السابق عند 70.0 مليار ريال سعودي (انخفاض 0.6%)، لكنها انخفضت عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 15.4%. لا تزال الواردات أقل بكثير من النطاق الذي تراوح بين 80 و86 مليار ريال سعودي المسجل في أواخر عام 2025 وأوائل عام 2026، مما يعكس على الأرجح الاضطرابات في سلاسل الامداد والشحن وتباطؤ الطلب المرتبط بالمشاريع.
- تقلص فائض الميزان التجاري السلعي للسعودية إلى 14.4 مليار ريال سعودي في يوليو 2026، انخفاض 17.1% عن الشهر السابق من 17.3 مليار ريال سعودي في يونيو و25.0% عن الشهر المماثل من العام السابق من 19.2 مليار ريال سعودي في يوليو 2025، أدنى مستوى منذ يناير 2026.
- ارتفعت تحويلات العمالة الوافدة في أغسطس 2026 عن الشهر المماثل من العام السابق بنسبة 1.2% إلى 13.5 مليار ريال سعودي، من انخفاض 4.2% في يوليو، فيما انخفضت التحويلات عن الشهر السابق بنسبة 5.8% مقابل 14.3 مليار ريال سعودي في يوليو. يأتي ذلك بالتوافق مع النمط الموسمي المعتاد: شهد أغسطس 2025 انخفاضاً حاداً عن الشهر السابق، حيث أدت رحلات السفر الصيفية ونفقات العودة إلى المدارس إلى انخفاض حجم التحويلات.

التحويلات المالية للوافدين (مليار ر.س)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت اشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة اصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الادارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

1. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
2. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. و الأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
3. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
4. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معلق بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته/ رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيها جزئياً أو كلياً. إن أسواق الأسهم والسندات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيذ هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة. بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الاربعة الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصاً في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق صناديق استثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تدار من قبل أطراف ثالثة. قد تكون إدارة المصرفية الاستثمارية للجزيرة كابيتال في طور المباحثات للحصول أو حصلت فعلاً على صفقة أو صفقات من قبل الشركات موضوع هذا التقرير. قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة الجزيرة للأسواق المالية أو أحد مدراءها التنفيذيين، أو أكثر من فرد واحد، عضو / أعضاء في مجلس إدارة أو الإدارة التنفيذية في إحدى الشركات المذكورة في هذا التقرير أو الشركات التابعة لها. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.

شركة سعودية مساهمة مقفلة رأس المال المدفوع بالكامل 500,000,000 ريال سعودي | A Saudi Closed Joint Stock Company Capital SR 500,000,000 Fully Paid

رقم الترخيص License No. 07076-37 | س.ت. 1010351313 | C.R.# 1010351313 | الرياض 12343 Riyadh | طريق الملك فهد 7766 King Fahad Rd | حي الرحمانية 4030 Rahmaniya Dist.